د.فركوس ياسر

أدوات الاستيطان الفرنسي في الشرقالجزائري و آلياته من خلال وثائق أرشيفية تنشر أول مرة من 1845 الي 1871 قالمة ــآنموذجاــ

الملتقي الوطني حول:

السياسة االستيطانية الفرنسية في الجزائر من 1871 إلى غاية 1962

ليوم 5 ديسمبر 2023

لقد عرفت الفترة الواقعة بين سقوط دولة الأمير عبد القادر و 1860 استكمال وضع أهم أسس الإدارة الفرنسية في الجزائر بما فيها شأن المعمرين و الاستيطان بشكل عام خلال فترة الحكم العسكري ، ذلك أن المعمرين كانوا يسعون الي امتلاك أكبر قدر ممكن من أراضي الجزائريين ، مع حرصالإدارة الاستعمارية علي فرض الإدارة المدنية تسهيلا للاستيطان و المعمر بشكل خاص ، من جهة أخري أيدت الإدارةأدوات و البات تعزيز الحركة الاستيطانية في الجزائر و استقرارها تسريعا للاستعمار الكلي وحصر الأغلبية الساحقة لتكون أقلية,

و حتى تكتمل فصول التصفية العرقية اعتمدت الادارة الفرنسية علي التقسيمات الإداريةللأرض ورسم الحدود الجغرافية التي تحد القرى و الاعراش استنادا علي التنظيم القبلي الذي عرفه الجزائريون سابقا ، هذا الخبث الاستعماري في هذه الأداة سيمر كذلك عبر القانون المشيخي لتعرف التجزئةللأرض أكثر فأكثر تلك التنظيمات القبلية ، كما عرف الاستيطانأدواتأخريكتشجيع الهجرات الأوربية و تشييد القرى الفلاحية ,

كما سنحاول في هذه المداخلة تسليط الضوء علي آليات الاستيطان التي فعلتها فرنسا في الجزائر بشكل عام و الشرق الجزائري بشكل خاص وذلك عبر قانون التجنيس للجنس الأوروبي و في مرحلة لاحقة تجنيس يهود الجزائر و آخرون بالجنسية الفرنسية تفاديا للأطماعالأوروبية في الجزائر عبر جالياتها من جهة و من جهة أخري تغليب العرق الأوروبي علي الجزائري ، في هذا الصدد عثرنا علي وثائق تنشر أول مرة تتعلق بأسماء بعض الأوروبيين الذين تجنسوا بالجنسية الفرنسية في منطقة قالمة ، و في شأن أخر عثرنا علي وثائق مهمة تتحدث عن الاكتشافات للثروات الطبيعية في منطقة تبسة واستغلال أراضيها لزراعة القطن بعدما كانت المنطقة منطقة عسكرية سرعان ما تطورت وأصبحت مختلطة ، من خلال ما تقدم كيف كانت الثروات الباطنية آلية من آليات الاستيطان ؟ و كيف كان التجنيس آليةأساسية لفرنسا في الجزائر للاستيطان ؟و إلي أي مدي كانت الهجرات الأوربية و تشييد القرى الفلاحية و أدواتأخري وسيلة للاستيطان الفرنسي في الجزائر ؟

الاستيطان في الشرق الجزائري الأدوات و الآليات :

منذ سنة 1845م إلى غاية عام 1850م كان تكاثر الهجرات الأوروبية بشكل ملحوظ وكذا بناء المستعمرات الفلاحية بالقطر الجزائري عامة. كما كان سقوط عرش لويس فيليب عام1848م بفرنسا، قد زاد من تلك الهجرات. **وفعلا فقد سجل هذا التكاثر منذ 31ديسمبر عام1846م إلى غاية31 ديسمبر1850م ارتفاع عدد الأوربيين من 11.507 معمرا إلى 24.672 ليصل هذا العدد في31 ديسمبر سنة1850م إلى 27.382 معمرا ليصبح هذا الرقم 33.979 في 31 ديسمبر من عام 1856م[2].**

لقد كان ضباط المكاتب العربية يشجعون الهجرات الأوربية وتشييد القرى الفلاحية، حيث تأسست حوالي 56 قرية وذلك ما بين سنتي 1853م و1859. وقد لجأ الحاكم العام – آنذاك – "رندن" إلى المطالبة من الأهالي "ترك الأراضي التي لا يحتاجونها إلى الدومان (أملاك الدولة) وبالمقابل فإن الدولة تعترف لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية للأراضي التي ترغب تركها لهم"[3].

إذا كانت الجمهورية الثانية – بعد سقوط عرش الملك لويس فيليب– قد وعدت المعمرين بتحقيق مطالبهم خاصة المتعلقة منها بسياسة الإدماج إلا أنها لم تستمر مدة طويلة من الزمن حتى تستجيب لهم بذلك حيث انتهت بنهايةعام1851م لتبدأ الإمبراطورية الثانية.

كانت الأقاليم المدنية تزداد اتساعا. ففي خلال شهر مارس من عام 1855م كان الجنرال "ميسيات" (Maissiat) قائد قسمة سطيف قد لفت انتباه سلطاته العليا حول تجريد الأهالي من أراضيهم: "هناك عشائر بتمامها من قبائل قد جردت تماما من أراضيها". كما كانت هناك رغبة شديدة للهجرة نحو تونس من طرف الأهالي. **وقد استلمت الشركة السويسرية 10.000هكتارا من 20.000هكتارا، كان من المفروض أن تأخذها.** وعندما يستوجب تسليم ما تبقى أخذه من طرف تلك الشركة، فإن السكان الأهالي الباقون سوف يغادرون أوطانهم[1].

لقد قدرت مساحة دائرة عنابة عام 1845 من طرف ضباط المكاتب العربية بـ: 275.038هكتار، منها حوالي:183.684هكتارا سهلية و71.390هكتارا جبلية، حيث ينتشر في كامل الإقليم حوالي: 3.134 خيمة و1.169 كوخا. ويمكن القول أن دائرة عنابة كانت تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما:سهول مدينة عنابة وجبال إيدوغ ويحد الدائرة من الشمال البحر الأبيض ومن الشرق دائرة القالة وقبيلة الحنانشة، ومن الجنوب دائرة قالمة وقبيلة زرادزة، ومن الغرب دائرة سكيكدة

وخلال شهر أكتوبر من عام 1846م، رفع مكتب عنابة تقريره إلى السلطات العليا يخبرهم فيه أن "سلوك كثير من رؤساء الأهالي بهذه الدائرة، يدعو إلى الشك والريبة. البعض منهم كان محل تحريات وتفتيش من طرف ضباط هذا المكتب، حيث لم يثبت ضدهم أي شيء؛ ولكن عزلهم بات ضرورة ملحة، بالرغم من حسن

إدارتهم لشؤون قبائلهم"[1] ذلك أن استبدالهم إنما كان من أجل إبعاد القادة التقليديين واستخلافهم بآخرين" أكثر إخلاصا للقضية الفرنسية"؛ على سبيل المثال: تم تعويض شيخ أولاد عطاوة، بوهالي بالسيد: بوقرة بن العربي الذي كان من خريجي الفيلق الثالث للصبايحية وغريبا عن هذه القبيلة[2].

ولم يكن ليحدث هذا التغيير على مستوى قادة الأهالي، إلا بعد أن تأكد لضباط المكاتب العربية أن أمر هؤلاء أصبح ميئوسا منه وأنهم لم يعودوا يقدمون أية خدمة لفرنسا[3]، وبناء على ذلك تم تقسيم دائرة عنابة إلى قيادة السهول التي ستصبح كلها "للكولون" أو المعمرين، حيث لم تزل تقطنها سوى 14 قبيلة سائرة نحو الهجرة والمطاردة من أراضيها و21 قبيلة بقيادة الإيدوغ[4].ذلك أن مكتب عنابة كان يعمل على إخراج القبائل المتمردة من أراضيها وتشريدها، فعلى سبيل المثال في تقرير له بتاريخ 20 جانفي 1853م، ذكر أن الرقاقمة وهي إحدى عشائر بني صالح ظلت ثائرة على المستعمر ورافضة كل خضوع له وأنه "لا يرجى منها شيء والأفضل طردها كلية من أرضنا"[5]، حسب تعبير هذا المكتب.

ونتيجة لهذا السلب وهذا النهب، كانت قبائل كثيرة تثور وتقاوم من أجل سيادتها وكرامتها والمحافظة على أرضها. كما كان لهذا الإستيطان الجهنمي نتائج أخرى وخيمة على القبائل، خاصة منها الهجرة نحو القطر التونسي، حيث هاجرت على سبيل المثال عائلة من بني مهانة نتيجة الطرد. ولم تكن الثورات أو الهجرات – فقط – بل كان إلى جانبها كذلك الحرائق للغابات كوسيلة للإحتجاج[4].

وفعلا، لقد هاجرت تلك القبيلة إلى تونس، في حين أن القبائل الأخرى كانت تمثل ظاهريا خضوعا غير حقيقي أي – في بعض الظروف – تضطر إلى أن تبدي ما لا تخفي، نظرا للقهر والبطش والتقتيل الجماعي، حيث أعلن النقيب دوانو(**Doineau**)– رئيس مكتب عنابة – في نفس الشهر والعام أن سلوك رؤساء الأهالي بالسهول، صار "جيدا". في حينأن بعض شيوخ الإيدوغ قد أظهروا سوء النية"[6].

ومهما يكن من أمر فإن محاولات مكتب عنابة لإدارة القبائل مباشرة، كانت فاشلة في أكثر أوقاتها، في حين بدأ اتساع الإقليم المدني يسير بسرعة فائقة وصار هم القبائل هو التفكير في مصيرهم بعد أن ذهب الكثير من أفرادها إلى هذا المكتب لمعرفة نوايا السلطة الاستعمارية تجاه موضوع الاستيطان[7]، كما سنتعرض إلى ذلك في موضعه، وإذا ما حاولنا أن نسلط الضوء على دائرة القالة، فإننا نجد أنفسنا أمام نفس السياسة – تقريبا – التي انتهجها مكتب عنابة تجاه رؤساء الأهالي والقبائل، سلكها كذلك مكتب دائرة القالة.ولم تترك المخططات الإستيطانية بالشرق الجزائري سوى المناطق الجبلية لبلاد القبائل والأوراس.

أما في منطقة قالمة فقد فقدت كثير من القبائللأجل ذلك، بدت فكرة تقسيم دائرة قالمة إلى دائرتين مستقلتين فكرة ملحة وعاجلة، في الوقت الذي بدأ فيه تدفق المعمرين على المنطقة. فمبرر استحداث دائرة سوق أهراس لأنها تقع، **أولا** - من الناحية الاستراتيجية على الحدود التونسية، **ثانيا** – بهدف حراسة تلك الحدود[8].

المحافظة المدنية Le commissariat civil: تنظيم إداري، يشبه المكاتب العربية، أنشئ لتسيير أمور المقيمين من الأوروبيين في المناطق العسكرية، بهدف تنمية الإستيطانو من ثمة خلق الظروف الملائمة لإنشاء البلديات.

قبل تعميم المحافظات المدنية[2] عام 1848، كان المحافظ المدني تابعا لسلطة نائب مدير الداخلية، و بعد مرور ذلك التاريخ، أضحى مكلفا بتسيير شؤون محافظته– مراقبة رؤساء البلديات التابعين لإقليمه، و القادة و الشيوخ الأهالي في المناطق المدنية – تحت وصاية رئيس الدائرة.

ولعل هذا الجانب من الاستيطان الأوروبي الذي شجعته السلطات الفرنسية سيعرف تطورا كبيرا تعزيزا للبرنامج المسطر له للاستيطان لغليب العنصر الوافد علي العنصر الاصلي من جهة و من جانب اخر ستكون مرحلة مهمة للإدارة الفرنسية في ردئ المطامع الاوروبية من خلال جالياتها .

البلديات المختلطة Les communes mixtes: هي تجميع لمراكز الإستيطان الأوروبية Centre de colonisation(المعروفة باسم الفرقة الأهلية في البلدية المختلطة La section indigène de la commune mixte، التي أنشئت بعد تنفيذ سيناتوس 1863 و اتخذت صفة البديل الإستعماري عن القبائل التقليدية) و القبائل التي لم يمسها القرار المشيخي (سيناتوس كونسيليت)، إلى تاريخ إنشاء البلدية و التي ظلت تحكمها المكاتب العربية، و أخيرا المراكز البلدية الإسلامية Centre municipaux musulmans، التي أنشئت عام 1937[1].

و قد أنشئت البلديات المختلطة، في بداية الأمر، حول المناطق (الدوائر و الملحقات العسكريتين عادة) التي يسكنها الأوروبيون بهدف تحويلها إلى بلديات ذات صلاحيات كاملة وأمام هذا الاستغلال الفرنسي الفاحش للموارد والأراضي الجزائرية، أصبحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين مأساوية أكثر فأكثر، خاصة في هذه الفترة من الحكم المدني حيث تطورت الحركة الاستيطانية مع اكتشاف الفوسفاط في تبسة 1850، ما استلزم إنشاء بلديات مختلطة في المناطق العسكرية لتعزيز السلطة المدنية من خلال زيادة عدد المستوطنين مع إنشاء شركات مختلفة في الماء والفوسفات والحديد مثل مرسط والونزة و بوخضرة و كذا الكويف .

سعت الإدارة الاستعمارية في تغيير الرؤية النمطية لاستغلال الأراضي الجزائرية، وكذلك إيجاد مزيج زراعي يهم تجارة المدينة في نجاح المستعمرة الجزائرية، وتزويد الأرض برأس المال الهائل الذي تحتاجه، وفي الوقت نفسه أعربت عن رغبتها في استخدام أكبر موارد الصناعة الريفية في إنتاج المواد الخام المخصصة لمصانع أوروبا، بدءًا من القطن، لأن الإدارة الاستعمارية آنذاك لم تفكر إلا في الحبوب، اذ يذكر لويس ريناند هذه النظرة في مقالته بعنوان: ‘‘القطن في الجزائر’’ المنشورة في مجلة Revue des Deux Mondes 1829-1971: ‘‘التجربة تعدل الأفكار: إنه القطن الذي نحن متحمسون له اليوم في الجزائر، تبدأ الإدارة سلسلة جديدة من التضحيات لإثارة المزارع، في فرنسا، يتم إنشاء شركة ذات رأس مال كبير، هدفها الوحيد هو تطوير محاصيل القطن على نطاق واسع، داخل الصناعة نفسها، مهتمة بشكل خاص بهذا النوع من الزراعة. كمحصول. "[9].

وفي هذا الصدد، وجدنا مراسلات مهمة من الأرشيف الوطني الفرنسي حول الاستغلال الاستعماري لزراعة وتجارة القطن في منطقة تبسة، إحداها مرسلة إلى القائد العام لفرقة قسنطينة، من القائد الأعلى لدائرة تبسة في ديسمبر 1907. معنونة ب "زراعة القطن، إرسال سعر بيع القطن المحصود لعام 1906"، تحدث التقرير الادارة عن مبلغ قدره 1404.00 فرنك كمبلغ امالي لبيع القطن المحصود عام 1906 في الدائرة و عن توفير كل الظروف الملائمة لاستمرارية الإنتاج، مثل كل هذا القطن المحصود ذو النوعية الجيدة ولا تزال تتبع تجارب زراعة القطن، والنتائج التي تم الحصول عليها تبدو مشجعة[10].

ثروات المنطقة الطبيعية من الحديد والفوسفات والمياه، ورغم ترامي القبائل عن بعضها، استشرفت الإدارة الاستعمارية المستقبل الاقتصادي لفرنسا من خلال التجارة الخارجية واحتياجاتها الداخلية عبر ميناء عنابة وبجاية.

الاستيطان في قالمة أدواته و آلياته :

يظل اسم الجنيرال كلوزال مرتبطا بالاستيلاء على قالمة عام 1834، وهو ما يربطه بهذه المنطقة من خلال الاجتياح الذي لحق بالمنطقة عن طريق وادي سيبوس وصولا الي منطقة عين حساينية اين تموقع بمعسكره تمهيدا للاحتلال الكلي للمنطقة و فعلا قد بدا للاستعمار الاهمية الاستراتيجية للمنطقة من تسريع الاحتلال و محاصرة قسنطينة للقضاء علي مقاومة الحاج أحمد باي و بذلك يتم السيطرة علي منطقة الشرق الجزائري كما اكتشف الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة و التي ستكون احدي ادواته للاستيطان الفرنسي و الأوروبي معا بالمنطقة.

كانت الادارة الاستعمارية توطن الأوروبيين أولا في المناطق الاهلية و احيانا اخري العكس فما وثقناه في قالمة كانت منطقة عين حساينيةأول من استوطنها 5 عائلات من الالزاز و اللورينو كانت تتراوح هذه العائلات علي 24فردا ولماذا منالالزاز و اللورين؟ بحكم ان هذه المنطقة كانت محل صراع بين الامبراطورية الالمانية والفرنسية، مما يجعل المنطقة أول مستوطنة استعمارية في قالمة في إطار المستوطنات الفلاحية الفرنسية ، التي هي في الأصل مشاريع استيطانية في الجزائر كلها ثم تلتها بقية المناطق.

و في هذا الصدد عثرنا علي خارطة من الأرشيف الفرنسي مؤرخة بتاريخ 25 أكتوبر 1850 م و معنونة بـــ: **المشروع الاستيطاني لدائرة قالمة** و تحتوي علي المناطق التي هي بصدد تحضيرها الإدارة الاستعمارية إلي مناطق مدنية و هي التي بالداخل القالمي ومنها البلديات التي تأسست فعليا بعدما كانت مشاريع استيطانية في شكل مستعمرات فلاحية خلال سنة 1842 وهي :قالمة و بلخير و هيليوبوليس و قلعة بوصبع [11].

كما توضح الخارطة مناطق في الطريق لتكون مشروع بلدية و منها :**مجاز عمار ، وحمام المسخوطين و عنونة**، أما المناطق المحيطة بالداخل خارج الخط فهي مناطق التي تحت

سلطة القيادات و التي هي في الحقيقة مشاريع اخري استيطانية مستقبلية تمهيدا للادخال عليها العنصر الاوروبي او الفرنسي و هيكلتها اداريا بالصبغة المختلطة الي غاية مرحلة التهجير ، إن الإدارة الاستعمارية في سياساتها الاستيطانية لم تكن تنتهج نهج إحكام أي ارض سواءا إستراتيجية أو جغرافية ما بقدر ما كانت تبحث و تدرس أهميتها الزراعية أولا ثم الأمنية و تلك السياسة اقتضت بالضرورة أولا استقدام مزارعين بالدرجة الأولي لبناء المستوطنات الاستعمارية كأداة أولية لخدمة الاستعمار و فرنسا من خلال استغلال الأرض زراعيا و تجاريا هذه المستوطنات الأولية كانت في بدئ الأمر بقالمة عبر عقود بثلاث سنوات قالبة للتجديد ان هذه السياسة التي اعتمدت عليها الإدارة لم تكن إلا لتكون أداة استيطانية للانطلاقة الفعلية في هذا المشروع الذي سيمهد الطريق نحو تفريغ الأرض من العنصر العربي من ناحية و مزيدا من جلب المعمرين بصنفيهم .

منطقة مجاز عمار :

و قد تأسس بها أول مستعمرة فلاحية سنة 1847م ثم دار أيتام عام 1849م و ذلك بالاستيلاء علي حوالي 500 هكتار من هذه المنطقة و الإتيان بهؤلاء الأطفال لخدمة الأرض و تمشيطها علي يد الأب Abbé Landmannالذي ينحدر من منطقة الالزاز و الذي يعتبر الأب الروحي لفكرة المستعمرات الفلاحية في الجزائر و منذ عام 1840 عمل لتشجيع لاستقدام المستوطنين الي الجزائر فاستخدم وسائل الإعلام بمهارة لنشر أفكاره، وتحدث مباشرة إلى الملك لويس فيليب.ومنذ عام 1841، قام بتطوير مشروعه للمستعمرات الزراعية في الجزائر ولقد رأي لاندمان تصور و إجابة للتساؤل الذي طالما ارق الاستعمار حول كيفية جلب المستوطنين الفرنسيين إلى المناطق الريفية في الجزائر؟ ،لأنه إذا كانت الجزائر ومنطقتها تجذب بعض المرشحين، فالأمر ليس كذلك بالنسبة للداخل، ولا سيما منطقة قسنطينة، حيث يشكل انعدام الأمن والمناخ عائقاً أمام تثبيت الاستيطان.

لذلك عمد الي طرح العديد من الابحاث التي من شأنها سيعتمد عليها الاستعمار عبر المستوطنات الفلاحية و خاصة استغلال الاطفال لخدمة الارض وعليه كانت الاليات التي قدمها لاندمان للتمكين للاستيطان من خلال ابحاث قدمها الي وزير الحربية و للويس فيليب كالاتي : les fermes du petit Atlas و مما جاء فبعضه يقول: تحت عنوان حقوق و مزايا للمعمرين :"لتشجيع الاستيطان في المنطقة ستخصص الإدارة و التعاونية لكل 100 مستوطن يعمرون مزرعة لمدة لا تقل عن 3 سنوات أملاك عقارية بمساحة تقدر لكل معمر بـ 6هكتار للمعمر الواحد و 1200 فرنك فرنسي ، كما سنوفر لكل شخص الامن التام و الحماية ، كما انه ستكون كل مستوطنة فلاحية لها نظام معين يكون في خدمة المستوطن ويكفي خمسة أشخاص لإدارة كل المزرعة، وهم: المسؤول العام، ومدير الأعمال الزراعية، ونقيب الدفاع، والطبيب، والكاهن .سيكون عدد قليل من الراهبات ، الي جانب هذا التنظيم

سيكون الايتام و الارامل في خدمة المستوطن و المستوطنة ومسؤولين عن الاقتصاد المنزلي للمزرعة، فضلاً عن تعليم الأطفال، ورعاية المرضى، ومستوصف السكان للاهالي وبما أن فرنسا مكتظة بالأيتام والأطفال، فإننا يمكن أن نضع منذ البداية حوالي خمسين يتيما في كل مزرعة، ويمكن زيادة هذا العدد لاحقاً .وستستقبل كل مزرعة أيضًا عددًا قليلاً من الأيتام المحليين وستعيد شراء أطفال العبيد، بقدر ما تسمح به أموالها .كل هؤلاء الأطفال سيتم تربيتهم مع أبناء المستوطنين، وفي سن الخامسة عشرة سيتم الدفع لهم ويرتبطون مثلهم بمزايا المؤسسة" ويقول في تجربته لقد حصدنا 56 هكتوليترًا من الشعير، بقي خمسها للخماسة، وهم مزارعون عرب، الذين يحصلون مقابل عملهم على خمس المحصول .القمح لم يُحرث بعد [12].

فعلا هذا التصور الفضيع اعتمدت عليه فرنسا في آليات تثبيت الاستيطان في الجزائر عامة و قالمة خاصة فهو بعيد كل البعد عن الأخلاق و الإنسانية ، هذا التصور منح له امتياز منطقة مجاز عمار لإنشاء مخطط استيطان فلاحي ديني نصراني و عسكري

إن أدوات الاستيطان التي اعتمدت عليها السلطات الفرنسية في الجزائر عامة تختلف من من منطقة الي اخري و هذا كان لاعتبارات عدة منها جغرافية و إستراتيجية وكذا عرقية أوروبية ، فلما كانت منطقة تبسة منطقة ذات بعد أمني حدودية لم تدخل المنطقة الي دائرة دعاة الاستيطان لكن عندما اكتشف الفوسفاط وأقيمت تجارب علي جودة زراعة القطن من خلال الشركة السويسرية بدأت اداة الاستيطان تعمل حسب اعتبار استغلال الأرض تجاريا و اقتصاديا بما تملكه من مقدرات طبيعية حديد و فوسفات بمناجمها و ذلك منذ سنة 1850م أصبحت منطقة مختلطة

في قالمة كانت الأداة الاستيطانية أداة فلاحية بامتياز بالنسبة للاستعمار لذلك كانت إقامة المستعمرات الفلاحية بتماس مع طول وادي الشارف و هذا ما لاحظناه في الوثيقة الأرشيفية استعدادا لإقامة مناطق مدنية ، و بموجب المرسوم الصادر في 20 /01 / 1845 أصبحت قالمة تضم 250 عائلة، بمساحة 1956 هكتارًا. في عام 1851م بلغ عدد المزارع الاستيطانية الي 28 مزرعة في منطقة قالمة بقيمة تقريبية تبلغ 93.200 فرنك فرنسي

وقد ذكرنا سابقا حول المناطق التي ستكون مشاريع استيطانية فبموجب مرسوم 13 يناير 1869 تقرر انشاء مركز استيطاني بمحيط بوادي الشارف. وهي ملحقة ببلدية عين حساينية كاملة الصلاحيات عندما تم إنشاؤها في عام 1874.

و بالحديث عن المنطقة وأدوات استيطانها فقد تقرر منح امتياز و استغلال ارض و المياه المعدنية لحمام المسخوطين للطبيب البلجيكي Louis Isidore MOREAU و ذلك بموجب المرسوم المؤرخ ب 1858/09/08م[13]. بإنشاء مؤسسة حرارية و باستغلال جزء من المياه

المعدنية للحمام ولعل هذا الامتياز الممنوح للطبيب الأوروبي كان الهدف منه استقدام العملة من جهة و من جهة أخري استغلال للأرض من خلال بعدين البعد الطبيعي و البعد التجاري في اقتطاع جزء من الأرض.

لم تكن الإدارة الاستعمارية في مأمن من الأطماع الأوروبية في الجزائر من خلال الجالية المتنوعة في الجزائر كانت فرنسا في حاجة ماسة لاغلاب العنصر الأوروبي علي العنصر الأصلي فلما اقتضت الضرورة الأولي كأداة للاستيطان كانت الحملات التشجيعية و المزايا الجمة للاعتمار لكن التقلبات السياسية جعلت من فرنسا الإمبراطورية تعيد حساباتها تجاه جاراتها الأوروبية و تصدر من خلال سيناتيس كونسيلت مرسوم التجنيس الفرنسي ،ثم لما استولت الإمبراطورية الألمانية علي الالزاز و اللورين كانت المعضلة بالنسبة لفرنسا في التعامل مع سكان المنطقة وتخييرهم في البقاء تحت الألمان أو الجزائر مع المزايا و الجنسية أو الولايات المتحدة الأمريكية ، هذه الحركة السياسية الفرنسية فعلت من خلالها قانون التجنيس كآلية استيطانية فعالة تجابه الأطماع الأوروبية في الجزائر، ففي قالمة عثرنا علي وثيقة أرشيفية صادرة بحكم قضائي مؤرخة في سنة 1927 و ذلك عبر القرار المشيخي المؤرخ 1865/07/14[14]، بأسماء مستوطنين أوروبيين من اسبانيا و مالطا و ممن كانوا مستوطنين حتي في تونس بمهن مختلفة وهم إما استقروا في قالمة أو انتقلوا إليها للاستقرار من بينهم حتى معمر روسي تجنس بالجنسية الفرنسية الذي كان جندي في الجيش الفرنسي.

و من خلال سجل الحالة المدنية الذي عثرنا عليه من الارشيف الفرنسي و الذي يحتوي علي سجل الاوروبيين الذين ماتوا بقالمة لسنة 1870م [15]بقالمة تلاحظ كيف ارادت الادارة الكولونيالية محو الجزائريين من خلال سجل الوفايات حتي الذين كانوا في خدمتها فهم في ذيل السجل ، لهم مكان بالجدول بالاسم الثلاثي و تاريخ الوفاة و السن بدون سبب الوفاة او التوقيت او المهنة كبقية الجنس المعمر و لهذه الآلية بعدين بعد جعل الكولون في المرتبة التركيبية للمجتمع الأولي و البعد الأخر يجعل من الجزائريين في المرتبة الدنيا بالإدارة وبإلغاء الاسم الثلاثي بقانون الحالة المدنية سيكون محوا كاملا لشجرة العائلة الجزائرية .

فعلا استطاعت فرنسا ان تمكن للاستيطان في الجزائر عبر ادوات مختلفة اختلفت باختلاف الارض الطاهرة مستغلة فقط المصلحة الاستعمارية و المستوطن بجنسيه وحاولت جعل الجزائري لا يظهر بل جعلته احيانا كثيرة كآلية في خدمة الكولون من الاليات التي سخرتها لتثبيت قدمها لكن هيهات هيهات ان يمحي الجزائري المسلم لقوله تعالي في سورة ابراهيم :" **وَسَكَنتُمْ فِي مَسَاكِنِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ الْأَمْثَالَ 45** ".

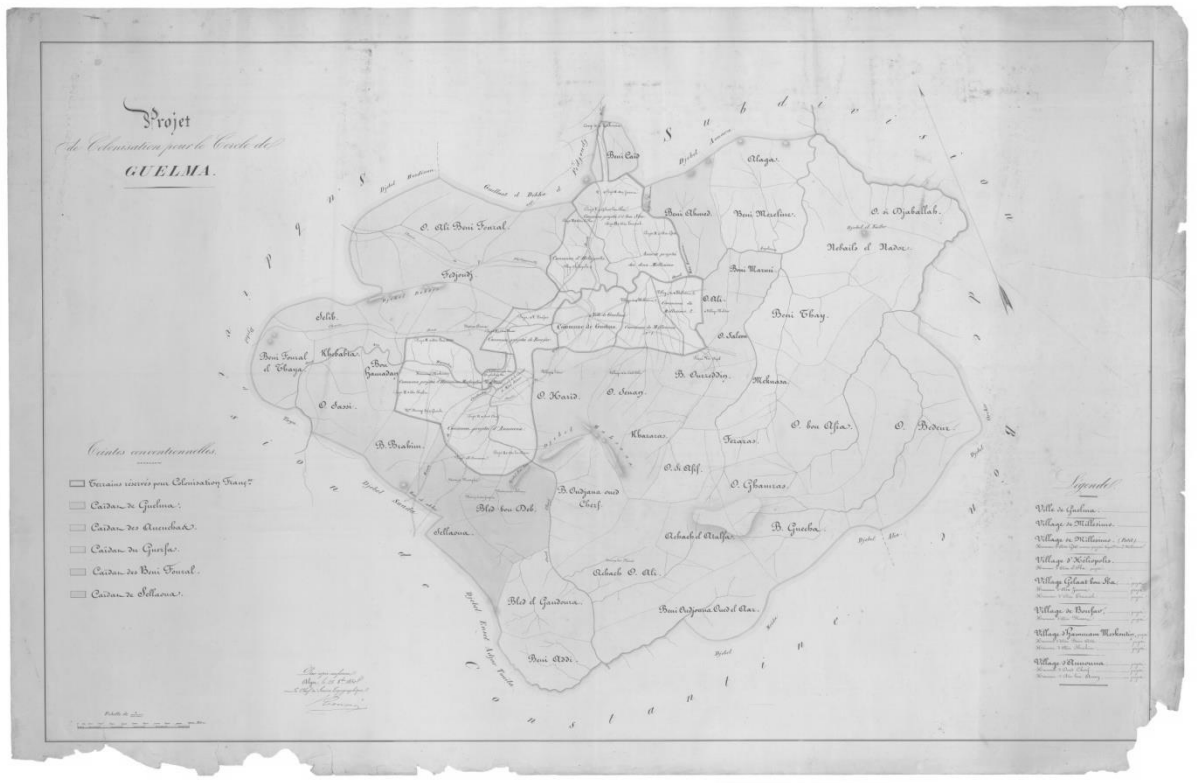
Projet
de Colonisation pour le Cercle de
GUELMA.
Limites conventionnelles.
Terrains réservés pour Colonisation Franç.
Caidat de Guelma.
Caidat des Ouennbad.
Caidat du Guerfa.
Caidat des Beni Foural.
Caidat de Bellaoua.
Légende.
Ville de Guelma.
Village de Millesime.
Village de Millesime. (Rest.)
Village d'Heliopolis.
Village Gelaat ben Sba.
Village de Berlier.
Village d'Hammam Meskoutin.
Village d'Announa.
Beni Caid
Alaga.
Beni Ahmed
Beni Mezeline.
O. el Djaballah.
O. Ali Beni Foural.
Nebails el Hadra.
Fedjoudj
Beni Marani
Delib.
O. Ali.
Beni Thary.
O. Salem
Beni Foural el Thaya
Khebatia.
Beni Djemadar
B. Ouerdjdja.
Medouara.
O. Hamid.
O. Smaa.
O. Sassi.
O. ben Affia.
O. Bedine.
B. Brahim.
Kharaias.
Feraias.
O. Ghaouras.
B. Ouejana ouad Cherf.
Bled ben Deb.
Bellaoua.
B. Guerba.
Arbaabel Meallem.
Arbaab O. Ali.
Bled el Gaudoura.
Beni Ouejana Ouad el Ater.
Beni Addi.

Ministère
de la Justice

République Française

170 22 JUIN 1927

Le Président de la République Française,

Sur le Rapport du Garde des Sceaux, Ministre de la Justice,

Décrète:

Article premier.

Sont naturalisés Français, par application du Sénatus-Consulte du 14 juillet 1865:

7752 X. 16 — GAUCI (Dominique), homme d'équipe, né le 1er mai 1894, à Guelma (Constantine), de parents anglo-maltais,

et

RIZZO (Maria, Dolores), sa femme, née le 23 février 1896, à La Goulette (Tunisie), de parents anglo-maltais,

demeurant tous deux à Guelma.

18725 X. 27 — BOU (Vincent, José), maçon, né le 10 mars 1859, à Benimantell (Espagne), demeurant à Alger.

11989 X. 27 — REIG (Hermenegildo), maçon, né le 9 février 1873, à Cela de Nunez (Espagne),

et

VIDAL (Maria del Milagro), sa femme, née le 2 octobre 1884, à Alcoy (Espagne),

demeurant tous deux à l'Arba (Alger).

18357 X. 26 — DOUPLITZKY (Serge), Lieutenant au 1er Régiment Etranger, né le 22 août 1893, à Petersbourg (Russie),

199-385-1925. [2207]

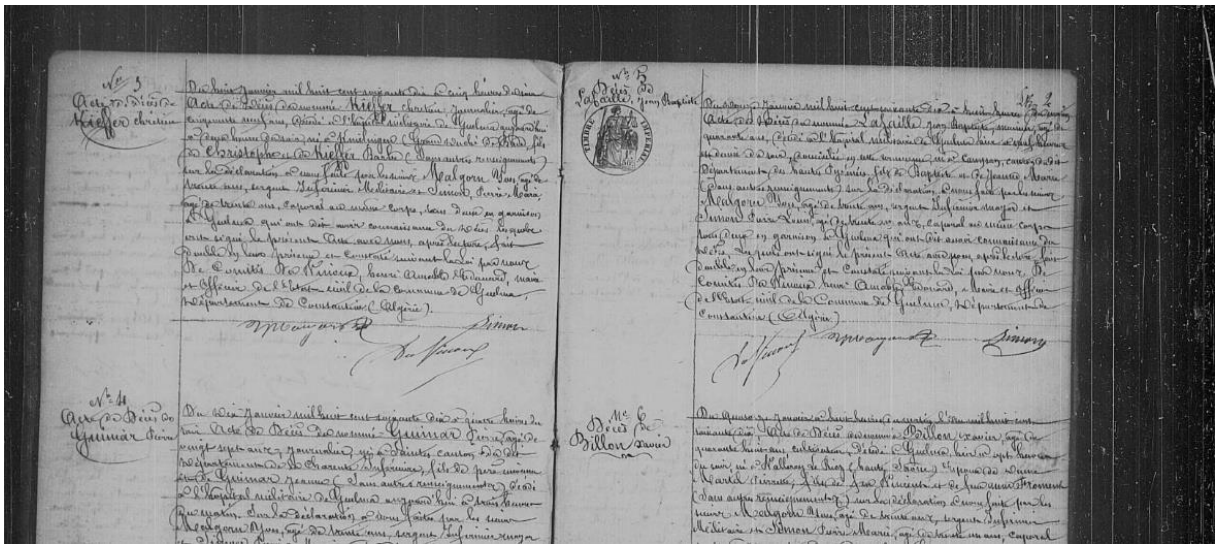

(²)- فركوس صالح: ادارة المكاتب العربية ،دار العلوم ، ص. 162.

(³) -CH.RAgéron. Histoire de l'Algérie Contemporaine. op.cit.. p. 27.

(¹)– المرجع نفسه، ص. 165 – 166.

[1].F80 493. Cercle de Bône. Rapport de la 1ere quinzaine d'octobre 1846.

[2].F80 494. Cercle de Bône. Rapport de la 2eme quinzaine de juillet 1847.

[3]-A.O.M. 10H13. Historique de la subdivision de Bône année 1852. Bône, le 20 janvier 1853. نقلا عن فركوس صالح

[4]-.Idem.

[5]-.Idem

(⁴)–فركوس صالح: المرجع نفسه، ص. 163.

[6]- F80 501. Cercle Bône. Rapport du mois de janvier 1853.

[7]-F80 495. Cercle de la Calle. Rapport de la 1er quinzaine de décembre 1848.

[8] - 20KK33, Rapport du 10 août 1852.

(²)– أنشئت عام 1832 و تطورت في هياكلها و قانونها إلى أن بلغ عددها 15 عام 1860 و 12 عام 1872، و مثال عن تطور إنشاء المحافظات المدنية في الشرق الجزائري: بونة (1832)، بجاية (1834)، قالمة (1850)، سطيف (1851), جيجل (1858)، القالة، سوق أهراس، باتنة، جيمات (1860)، برج بوعريريج و واد زناتي (1870).

(¹)– المرجع نفسه، ص. 254.

[9] Louis Reybaud,Revue des Deux Mondes (1829-1971), *seconde période, Vol. 52, n° 3 (1er AOUT 1864), p. 692-717.*

[10] FRANOM39 . cote :GGA01kk_216_0011. Archives nationales

[11] FRANOM50.cote :F80_2034_004. Archives nationales

[12] l'abbé Landemann , Fermes du Petit-Atlas,Paris, 1841,pp135 ,136.

[13] Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algérie, Volume 2,1862 ,p545.

[14] DAFANCH94.cote :NUMJ066181. Archives nationales

[15] FRANOM . décès européens, commune de la ville Guelma 1870 , Archives nationales